اقتصاد

تركيا: انهيار الليرة يطيح محافظ المركزي

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

أقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، محافظ البنك المركزي مراد أويسال من منصبه، وعين مكانه وزير المالية السابق ناجي إقبال، في الوقت الذي تتعرض فيه الليرة التركية إلى هبوط قياسي، بينما اعتبر محللون ماليون أن إقالة أويسال يمكن أن تاتي بنتائج عكسية حيث تضعف ثقة المستثمرين بشكل أكبر في السياسة المالية للدولة. وفي الأشهر القليلة الماضية، تراجعت الليرة إلى مستويات متدنية قياسية مقابل العملة الأميركية. وبلغ سعر صرف الدولار إلى 8,52 ليرات في ساعة متأخرة من مساء الجمعة الماضي. وخسرت العملة التركية قرابة 30% من قيمتها مقابل الدولار هذا العام، كما يسود القلق الأسواق بسبب استمرار ارتفاع التضخم، الذي يبقى في خانة العشرات، ومن جراء تراجع احتياطات العملة الأجنبية. وجاءت إقالة أويسال في مرسوم رئاسي، أمس السبت، دون أن يذكر أسباب الإقالة التي جاءت بعد 16 شهراً على تعيينه في المنصب. وكان أويصال قد تولى منصبه في يوليو/تموز 2019 بعد إقالة سلفه مراد تشيتن كايا وسط خلافات بينه وبين الرئيس التركي حول خفض معدلات الفائدة. ولطالما عارض أردوغان الفوائد المرتفعة، ومطلع الأسبوع الماضي قال إنه يحارب «مثلثا شيطانياً من معدلات فائدة وأسعار صرف وتضخم».

وفاجأ البنك المركزي، المستثمرين في سبتمبر/أيلول الماضي، عندما رفع سعر الفائدة الرئيسي للمرة الأولى من 2018، من 8,25% إلى 10,25%، بينما تصدر لجنة السياسات النقدية في البنك قرارها التالي حول معدلات الفائدة في 19 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري. وشمل المرسوم الرئاسي، أمس، تعيين إبراهيم شنل رئيسًا لإدارة الاستراتيجية والموازنة بالرئاسة خلفًا لناجي أغبال، كما أعاد وزير الاقتصاد السابق، نهاد زيبكجي، للواجهة من جديد بتعيينه عضواً بلجنة السياسات الاقتصادية برئاسة الجمهورية. وقال أردوغان خلال مؤتمر لحزب العدالة والتنمية في ولاية سامسون شمال تركيا نهاية أكتوبر /تشرين الأول الماضي، إن أسعار الفائدة تسبب ارتفاع التضخم، مضيفا أن «الجهات المعادية لم تستطع ارتهان تركيا، وإخضاعها، أو تدميرها عبر الانقلابات.. ولن يستطعوا هزيمتها اقتصاديا».

ويرى مراقبون أن محافظ المركزي الجديد، ناجي أغبال من أنصار عدم رفع سعر الفائدة والبحث عن أدوات مالية ونقدية أخرى ليوازن سعر الليرة التركية، كطرح سندات خزينة وزيادة الإنتاجية عبر التشجيع على خروج الإيداعات المصرفية من مخازن المصارف إلى الأسواق والاستثمار. وهو ما يخشاه آخرون، لأن زيادة المعروض النقدي وعدم رفع سعر الفائدة، سيزيدان من التضخم النقدي وغلاء الأسعار، خاصة أن الحكومة التركية، أعلنت قبل أيام، عن حملة دعم جديدة للشركات الصغيرة ستزيد من كتلة الليرة التركية بالأسواق. ويضيف طالاس أن «هناك قلق في الأسواق بسبب التدخل المتكرر من السياسيين في القرار الاقتصادي، فالمحافظ المقال جاء ليخفض سعر الفائدة، وهو ما فعله خلال عام ولأربع مرات متتالية أوصلت الفائدة إلى نحو 8,25% قبل رفعها الشهر الماضي بنحو 2% إضافية، في حين وصلت بنهاية فترة المحافظ الأسبق مراد تشتين قايا منتصف عام 2019 إلى نحو 24%». وحول توقعه لسعر الليرة، يقول أستاذ المالية :» لا أستبعد أن يصل الدولار إلى 20 ليرة، إلا إذا لجأ المسؤولون إلى حلول جديدة لوقف التراجع».

الصين تتوسع بالتجارة الخارجية

أظهرت بيانات رسمية، توسع حجم التجارة الخارجية الصينية بنسبة 4,6% على أساس سنوي في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، على الرغم من تداعيات جائحة فيروس كورونا على الأسواق العالمية. وذكرت المصلحة العامة للجمارك، وفق وكالة شينخوا، أمس السبت، أن الصادرات قفزت بنسبة 7,6% على أساس سنوي، بينما ارتفعت الواردات بنسبة 0,9% من حيث القيمة باليوان. وذكرت المصلحة في بيان لها، أنه في الشهور العشرة الأولى، بلغ إجمالي التجارة الخارجية للسلع بالصين 25,95 تريليون يوان (3,91 تريليون دولار)، بزيادة 1,1% على أساس سنوي. وظلت رابطة دول جنوب شرق آسيا، أكبر شريك تجاري للصين خلال هذه الفترة، يليها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ولعبت الشركات الخاصة دوراً هاماً في دفع نمو التجارة، حيث توسعت تجارتها الخارجية بنسبة 10,5% في الأشهر العشرة الأولى لتشكل 46,2% من إجمالي المعاملات.

الكويت: خطة حكومية لزيادة التوظيف بالقطاع الخاص

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

كشفت وثيقة رسمية صادرة عن إدارة الاقتصاد الكلي التابعة لمجلس الوزراء الكويتي، أن الحكومة تسعى إلى وقف التوظيف في الوزارات والهيئات التابعة للدولة خلال 5 سنوات، مقابل تشجيع القطاع الخاص على زيادة التوظيف. وأشارت الوثيقة التي اطلعت عليها «العربي الجديد» إلى أن الخطة الجديدة تأتي ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث وضع مجلس الوزراء سقفا للتوظيف خلال الفترة المقبلة ينتهي في عام 2025. وذكرت أنه تم تكليف ديوان الخدمة المدنية بالانتهاء من مراحل «تكويت الوظائف» خلال 5 سنوات فقط، والتنسيق مع كافة الوزارات والهيئات الحكومية من أجل تسكين الوظائف وإحلال المواطنين بدلا من الوافدين في مختلف الوظائف دون الإخلال بسير العمل في الجهات الحكومية.

وأكد مصدر حكومي لـ«العربي الجديد» أن الخطة الحكومية تهدف إلى تشجيع المواطنين للتوجه إلى القطاع الخاص، فضلا عن تهيئة الشركات الكويتية لاستيعاب أكبر قدر من الشباب الخريجين، فيما سيتم تأهيل الشباب للعمل في القطاع الخاص من خلال تنظيم دورات تدريبية. وقال المصدر إن مجلس الوزراء كلف وزير المالية براك الشيتان والفريق الاقتصادي بصياغة خارطة طريق للإصلاح المالي من معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد.

وأضاف أن قانون تعديل التركيبة السكانية الذي أقره مجلس الأمة (البرلمان) خلال الفترة الماضية يتضمن خطة لترحيل 70% من العمالة الوافدة خلال السنوات المقبلة، من خلال البدء في العديد من الإجراءات من بينها عدم تجديد أذونات العمل لمن تجاوز الـ 60 من عمره، والتخلص من الوافدين الذين يعملون في وظائف إدارية مثل (السكرتارية والأعمال الإدارية والمديرين والمندوبين). وتابع أن الخطة الحكومية تهدف إلى تعيين 200 ألف كويتي في شركات القطاع الخاص في غضون 5 سنوات، مع استمرارها في تقديم الدعم للمواطنين العاملين خارج الجهات الحكومية.

وقال أستاذ الاقتصاد الكويتي عبدالله الكندري إن جميع دول العالم التي طورت الأجهزة والخدمات الحكومية، قللت أعداد الموظفين الحكوميين في مقابل الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة وهو ما يطلق عليه مفهوم الحكومة الإلكترونية. وأشار إلى ضرورة وضع ضوابط جديدة لاستقدام العمالة الوافدة وتقليص الأعداد الكبيرة للوافدين من دون إجراءات ظالمة، على حد وصفه.

أخبار

تونس تتفق مع محتجين لاستئناف إنتاج النفط

قال رئيس الحكومة التونسي هشام المشيشي، إن الحكومة توصلت إلى اتفاق مع المحتجين الذين أغلقوا حقول النفط في تطاوين جنوب تونس، مما يسمح باستئناف الإنتاج. وقالت الحكومة إن توقف الإنتاج على مدى أربعة

أشهر كبد الدولة خسائر قدرها 350 مليون دولار، بينما تواجه المالية العامة وضعا حرجا مع تسجيل الميزانية عجزا قياسيا سيبلغ 12% من الناتج المحلي الإجمالي في 2020. وفي صحراء الكامور بتطاوين حيث تعمل شركتا «إيني» الإيطالية و«أو أم في» النمساوية، أغلق المحتجون في يوليو/تموز محطة ضخ رئيسية، مما أثر على حوالي 50% من إنتاج النفط في الدولة. وتنتج تونس حوالي 44 ألف برميل فقط يومياً، لكن الاحتجاجات طاولت الشركات الأجنبية. وقال المشيشي في بيان، وفق وكالة رويترز، أمس: «تم التوصل إلى حل نهائي لإشكالية الكامور.. سيتم استئناف النشاط بالنسبة للشركات العاملة بمجال الطاقة بشكل طبيعي انطلاقا من السبت».

إيران تندد بقضايا في البحرين ضد مصارفها

أكد مدير دائرة المتابعات القانونية في المصرف المركزي الإيراني، مرتضى اعتباري، أن المركزي لم يتلق رسمياً أي إشعار قانوني من البحرين حول قضايا ضد بعض المصارف الإيرانية. وقال اعتباري، في تصريح أوردته وكالة الجمهورية الإسلامية للإنباء «ارنا»، أمس السبت إن الأحكام الصادرة ضد بنك «المستقبل» الإيراني (في البحرين)، «تفتقر إلى الشرعية القانونية لكون القضية لم تمض بالمراحل القانونية وبنيت على أساس ملفات ملفقة واتهامات زائفة، بحيث تتحمل الحكومة البحرينية تبعاتها»، مؤكدا أن طهران لن تتوانى في الدفاع عن مصالحها وحقوق رعاياها.

منحة قمح اميركية للسودان

قالت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، إنها ستمنح برنامج الأغذية العالمي 20 مليون دولار لشراء قمح للسودان بهدف الحد من النقص في الدولة. وأعلنت الولايات المتحدة في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، قبيل إعلان تطبيع العلاقات بين الخرطوم والاحتلال الإسرائيلي. وأُدرج اسم السودان على القائمة قبل 27 عاما. وأعاق ذلك الإدراج أيضا المعاملات الدولارية للشركات السودانية وجعل استيراد بعض السلع أمرا معقدا. وقالت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في بيان صحافي، الجمعة، إن التمويل سيُمكن برنامج الأغذية العالمي من توفير ما يقرب من 65,6 ألف طن متري من القمح للسودان.

مال وسياسة

بايدن يسعى لمحو بصمات ترامب وفك حصار التجارة العالمية

الحرب الجمركية

يمثل احتمال وصول جو بايدن، المرشح الديمقراطي للبيت الأبيض، فرصة لمحو بصمات الرئيس دونالد ترامب، الذي بات قريباً إلى المغادرة، لاسيما على صعيد السياسات الاقتصادية الخارجية

واشنطن ـ **شريف عثمان**

تبدو القرارات الاقتصادية للمرشح الديمقراطي جو بايدن، الذي يقف على أعتاب البيت الأبيض، محمّلة بإرث ثقيل من الأعباء التي خلّفتها سياسات الرئيس دونالد ترامب، لا سيما الخارجية، والتي أدخلت واشنطن في حروب اقتصادية، ليس مع الصين فحسب التي تتخوف أميركا من صعود نجمها الاقتصادي بشكل أكبر، وإنما مع العديد من القوى الاقتصادية، خاصة الأوروبية التي ظلت لعقود طويلة في تحالف تجاري وثيق مع الولايات المتحدة. وسيمثل فوز بايدن في الانتخابات فرصة لمحو بصمات ترامب، التي تسببت في أكبر تحوّل في سياسة الولايات المتحدة التجارية منذ الحرب العالمية الثانية، بعد أن فرض التعريفات على المنتجات الواردة من الصين، ومن أكبر حلفائه؛ كندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي. ومع تعهّده برأب الصدع في العلاقات مع الحلفاء، ينوي بايدن دراسة إلغاء التعريفات التي فرضها ترامب عليهم، من أجل تكوين جبهة موحدة للوقوف أمام المد الاقتصادي الصيني.

ويقول جيك سوليفان، كبير مستشاري بايدن السياسيين، في تصريحات إعلامية مؤخراً، إن «المنطق يملي علينا استخدامات أكثر جديةً وثباتاً لما لدينا من أدوات، بدلاً من التهديدات والبلطجة». وفي الوقت الذي يرث فيه ساكن البيت الأبيض الجديد تركة مثقلة بتعريفات على ما يصل إلى ثلثي مشتريات الولايات المتحدة من الصين، وجولة أولى من اتفاق يشمل تعهد الصين بشراء منتجات بقيمة 200 مليار دولار من الولايات المتحدة لم يتم تنفيذ ربعه حتى نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، ينصح رؤساء الشركات الأميركية بايدن بـ«تخفيف بعض التعريفات المفروضة على المنتجات الصينية، من أجل ضمان تعاونها في قضايا أكثر حيوية، مثل التغير المناخي والضغط على إيران لوقف برنامجها النووي». لكن يد بايدن لن تكون، وفق نواب أميركيين، طليقة في إلغاء التعريفات التي فرضها ترامب، خاصة أنها تحظى بتأييد العديد من أعضاء الكونغرس من الحزب الديمقراطي الذي ينتمي إليه بايدن.

وعلى صلة بالسياسة التجارية، يبدي بايدن مواقف أكثر تفهماً وتعاوناً مع المنظمات الدولية، وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية. ويعد أن شلت إدارة ترامب قدرة منظمة التجارة العالمية على الحكم في النزاعات التجارية من خلال منع تعيين قضاة الاستئناف، أكد أحد مستشاري بايدن نية الأخير إنهاء الحصار على المنظمة الدولية. وتبدو توجهات بايدن أكثر أريحية للشركات والمستثمرين الأميركيين الذين طالما روج ترامب على أن سياسته تخدم مصالحهم بشكل كبير. ويتعرض الاقتصاد الأميركي لانكماش هو الأسوأ في تاريخ الولايات المتحدة، فقد أظهر تقرير صادر عن وزارة التجارة الأميركية نهاية أغسطس/آب الماضي انكماش الاقتصاد، خلال الربع الثاني من العام الحالي، بنسبة 7,31%. كما توقع مكتب الميزانية في الكونغرس، في وقت سابق من سبتمبر/أيلول الجاري، أن تسجل الميزانية الفيدرالية عجزاً بقيمة 3,3 تريليونات دولار في السنة المالية 2020، التي تنتهي في 30 سبتمبر/أيلول الجاري، أي أكثر من ثلاثة أضعاف العجز المسجل في 2019، مشيرا إلى أن «هذه الزيادة هي في الغالب نتاج الاضطراب الاقتصادي الناجم عن جائحة كورونا».

الدين الحكومي يصل إلى أعلى مستوياته عند 27 تريليون دولار

وخلال تعاملات أسبوع الانتخابات، الذي بدا فيه بايدن متقدماً منذ اللحظة الأولى على منافسه، شهدت مؤشرات الأسهم الأميركية أفضل أسبوع لها منذ شهر إبريل/نيسان الماضي، حيث ارتفع خلاله مؤشر «اس اند بي 500» بنسبة 7,3%، وربح مؤشر ناسداك 9%. واقتربت مكاسب مؤشر داو جونز الصناعي من 7%. وشهد الأسبوع الذي تضاءلت فيه بصورة رسمية للمرة الأولى فرص بقاء ترامب في البيت الأبيض لأربع سنوات قادمة، أفضل نسبة ارتفاع لمؤشر «اس اند بي 500» منذ انتخابات عام 1932. لكن طريق المرشح الديمقراطي للحفاظ على تأييد المواطن الأميركي، ليس معبداً بشكل كامل، إذ يواجه العديد من التحديات الثقيلة، لا سيما ما يتعلق بكلفة الإنفاق على حزمة إنقاذ الاقتصاد من تداعيات جائحة كورونا.

وتستمد حزمة بايدن، التي وعد بإقرارها في أقرب وقت ممكن حال وصوله إلى البيت الأبيض، ملامحها من قانون مساعدات كورونا والتخفيف والأمن الاقتصادي المعروف باسم CARES ACT، الذي تم إقراره أواخر الربع الأول من العام الجاري، بعد احتياج الوباء للبلاد، حيث تشمل مدفوعات نقدية مباشرة للمواطنين، وإن كانت التوقعات تشير إلى زيادة قيمتها عما تم تخصيصه في المرة السابقة، بالإضافة إلى زيادة مخصصات تعويضات البطالة التي تتيحها الولايات للعاطلين.

أما ما يميز بايدن في حزمة الإنقاذ فهو العديد من النقاط التي عارضها ترامب، والتي تختص بالسماح لمن أصابهم الفيروس بالحصول على إجازات مدفوعة الأجر، وزيادة المساعدات المقدمة للولايات، بما يسمح بإعفاء المواطنين من دفع تكاليف إجراء اختبار الكشف عن الفيروس، وعلاجه في حالة الإصابة، وأيضاً تكلفة الحصول على المصل عند التوصل إليه.

كما يدخل بايدن البيت الأبيض في لحظة وصل فيها الدين الحكومي الأميركي إلى أعلى مستوياته، متجاوزاً 27 تريليون دولار، وتجاوز عجز الموازنة العامة للدولة العام المالي المنتهي في آخر سبتمبر/أيلول الماضي 3 تريليونات دولار، رغم أنه كان عند إعداد الموازنة لا يتجاوز تريليون دولار.

ومع تحمّس بايدن والديمقراطيين لإقرار حزمة إنقاذ ضخمة، يتوقع المراقبون ارتفاع عجز الموازنة، وبالتالي الدين الأميركي، بما يقرب من تريليوني دولار إضافية، قبل نهاية العام المالي في آخر سبتمبر/أيلول القادم. وينتظر الجميع ليروا ما سيفعله بايدن، الذي قال في أحد تصريحاته سابقا «لا تقل لي قيمتك، ولكن أرني ميزانيتك أقل لك ما هي قيمتك».

بايدن يتعهد بإعادة الانتعاش إلى الاقتصاد (Getty)

قرب رحيل ترامب: الريال الإيراني يتحسن 16%

تحسنت قيمة العملة الإيرانية في اليومين الماضيين على ضوء مؤشرات احتمال فوز جو بايدن بالرئاسة الأميركية

طهران ـ **العربي الجديد**

كانت الأسواق الإيرانية خلال الشهرين الأخيرين في حالة تيه مستمرة، في انتظار نتائج الانتخابات الأميركية، مع استمرار تراجع المؤشرات الاقتصادية، ومواصلة الريال الإيراني نزيفه الحاد إلى مستويات قياسية، على خلفية العقوبات الأميركية الخانقة التي اشتدت حدتها خلال الأيام التي سبقت إجراء الانتخابات الأميركية، بعد فرض واشنطن إجراءات حظر جديدة على البنوك والقطاعين المالي والنفطي في إيران. غير أن هذه الأسواق، ومع ظهور أولى نتائج الانتخابات الأميركية فجر الخميس الماضي، وتقدم الرئيس الأميركي دونالد ترامب فيها، بدأت تتراجع بشكل سريع وملفت للنظر وخسرت العملة الإيرانية المزيد من قيمتها، لتهبط أمام الدولار الأميركي إلى نحو 300 ألف ريال مجدداً في غضون ساعات قليلة، لكنها مع مواصلة عملية فرز الأصوات وخصوصا أصوات البريد، وتقدم المرشح الديمقراطي جو بايدن على ترامب، تغيرت المعادلة وبدأت قيمتها ترتفع.

وواصل الريال تحسنه خلال اليومين الماضيين، رغم إغلاق الأسواق يوم الجمعة في إيران، إلى أن استعاد نحو 16% من قيمته، بعد تراجع سعر صرف الدولار من 300 ألف ريال صباح الخميس الماضي إلى نحو 258 ألف ريال، أمس السبت في السوق الحر. كما أن محال الصرافة التابعة للبنوك الحكومية نزلت بالسعر إلى حوالي 245 ألف ريال، بمقدار 18500 ريال بالمقارنة مع أسعار الخميس. ويتوقع الخبراء أن الريال سيواصل تحسنه خلال الأيام المقبلة وسط توقعات بأن ينزل سعر الصرف إلى نحو 200 ألف ريال. وكان لتحسن الريال الإيراني تأثير كبير أيضا على أسعار الذهب في إيران، ليتراجع سعر المسكوك الذهبي إلى أقل من 130 مليون ريال، وذلك بعدما ارتفع خلال الفترة الأخيرة إلى نحو 160 مليوناً.

ورغم أن الأسواق الإيرانية، تفاعلت سريعا مع نتائج الانتخابات الأميركية وتحسنت العملة الوطنية سريعا، لكن مراقبين وخبراء يرون أن هذا التحسن هو من الآثار النفسية العاجلة لارتفاع حظوظ بايدن في ظل توجهاته المغايرة لترامب، وأن تحسن الريال سيبقى موقتا ما لم يتم إسناده بعوامل اقتصادية متينة مثل تخفيف العقوبات أو إلغائها.

إلا أن إلغاء العقوبات أو تخفيفها مستبعد على المدى القريب، وفق المراقبين، وهو مرتبط باستئناف المفاوضات بين طهران وواشنطن، وما إذا كان الطرفان سيتوصلان خلالها، إن بدأت فعلا، إلى حل للقضايا العالقة بينهما بشكل يمهد الطريق لإنهاء استراتيجية الضغوط الاقتصادية القصوى التي دشنها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بعد انسحابه من الاتفاق النووي عام 2018.

وطاولت العقوبات الأميركية كافة مفاصل إيران الاقتصادية، بما فيها الصادرات النفطية وتعاملاتها المالية والمصرفية مع الخارج، لتواجه شحاً كبيراً في مواردها بالنقد الأجنبي، ما تسبب بسقوط الريال إلى مستويات قياسية خلال العامين الماضيين، بنسبة 800% منذ الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي. وكان الرئيس الإيراني حسن روحاني، قد كشف، في وقت سابق، أنّ العقوبات الأميركية المفروضة على بلاده، خفضت 200 مليار دولار من إيراداتها، قائلا: «نواجه في الوقت الحاضر أسوأ أنواع الحظر» الأميركي. وفاقم انتشار كورونا الواسع في إيران منذ فبراير/شباط الماضي، الأزمة الاقتصادية التي تواجهها، نتيجة العقوبات الأميركية وسوء الأداء الاقتصادي للحكومة الإيرانية، لتودع البلاد عامها المالي السابق، في العشرين من مارس/آذار، بنمو اقتصادي سالب بنسبة 7,2%، وبتضخم بلغ 41,2% بحسب إعلان البنك المركزي الإيراني.

الأسواق الإيرانية تتفاعل سريعا مع نتائج الانتخابات الأميركية

ووضعت هذه الأزمة الحكومة أمام عجز كبير في الموازنة الإيرانية للعام الحالي، ليصل إلى نحو 35% من حجم الموازنة البالغ أكثر من 500 تريليون ريال. وطيلة العامين الماضيين، نتيجة العقوبات الأميركية والتزام الدول بها رغم رفض الكثير منها لهذه العقوبات، لم تتمكن إيران من تصدير نفطها «ولو قطرة واحدة» بالطرق الرسمية، بحسب نائب الرئيس الإيراني، محمد باقر نوبخت، لكن طهران لم تتوان عن الالتفاف على العقوبات الأميركية، وتمكنت من إفشال السياسة الأميركية لتصفير صادراتها النفطية، حيث كشفت وكالة «رويترز» يوم 28 سبتمبر/أيلول الماضي عن قفزة ملحوظة في صادرات النفط الإيرانية خلال هذا الشهر، والتي قدرتها بناء على بيانات من «تانكر تراكرز» وشركتين أخريين، بـ400 ألف إلى 1,5 مليون برميل يوميا من الخام والمكثفات، الأمر الذي يظهر قدرة طهران على الإفلات من قبضة الحظر الأميركي المشدد.

وقال روحاني في خطاب متلفز، أمس «لقد واجه شعبنا الإرهاب الاقتصادي على مدى الأعوام الثلاثة الماضية، وأظهر مقاومة وصبرا لا مثيل لهما. وأبدى أمله في أن «يدرك أولئك الذين يفرضون العقوبات، أن مسارهم كان خاطئا، وأنهم لن يحققوا أهدافهم بأي شكل من الأشكال». وسبق لبايدن أن أبدى خلال حملته الانتخابية، نيته خوض «مسار موثوق به للعودة إلى الدبلوماسية» مع إيران في حال فوزه بالرئاسة، وإمكان العودة للاتفاق النووي معها.

تحقيق

بات تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة تحت 50 مليار دولار أمراً قريباً، حسب بيانات رسمية وخبراء اقتصاد، ما يهدّد بتفاقم الأزمة المالية للدولة، التي تواجه صعوبات بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا وتراجع عائدات النفط

أزمة الجزائر المالية تتصاعد

تآكل سريع للاحتياطي النقدي وضغوط كبيرة بسبب كورونا

الجزائر ـ **حمزة كحال**

كشفت آخر الأرقام الصادرة عن الحكومة الجزائرية عن تآكل متسارع لاحتياطي الصرف، فاق توقعات الحكومة، فبالرغم من تقاطع أرقام الحكومة والبنك المركزي في العديد من المرات وفي مناسبات كثيرة، إلا أن جل البيانات تجتمع في واقع واحد وهو تبخر سريع لاحتياطي الجزائر من العملة الصعبة.

ويتضح من خلال الأرقام الأخيرة التي كشف عنها الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، أن تآكل احتياطي البلاد الذي يعد الممول الوحيد للتجارة الخارجية، خرج عن سيطرة السلطات، بسبب تواصل تهاوي عائدات النفط، ودخول جائحة كورونا على خط الأزمة، حيث أثرت على الاقتصاد، ودفعت بالحكومة للجوء إلى احتياطي الصرف لمواجهة ارتفاع الإنفاق العام.

وتراجع احتياطي النقد الأجنبي بنحو 15,6 مليار دولار في أقل من سنة ونصف السنة، حيث استقر بحلول أغسطس/آب الماضي عند 57 مليار دولار، بينما بلغ بنهاية إبريل/نيسان 2019 حوالي 72,6 مليار دولار، في حين سجل نهاية 2018 نحو 79,88 ملياراً. وتتوقع الحكومة تراجع الاحتياطي إلى 51,6 مليار دولار بنهاية العام الجاري، وإلى ما دون 40 مليار دولار بنهاية العام المقبل.

ورغم هذه الأرقام «الحمراء»، تحرص الحكومة الجزائرية في كل مرة على إطالة عمر «التفاؤل»، حيث تتوقع أن يرفع احتياطي العملة بعد سنة 2022 بعد ارتفاع أسعار النفط، التي تشكل 96 في المائة من مداخيل البلاد والمصدر الأساسي لاحتياطي البلاد من النقد.

وإلى ذلك، يستغرب الخبير المالي، جمال نور الدين، على أي أساس تبني الحكومة الجزائرية توقعاتها وترفع في كل مرة من سقف طموحاتها في ما يتعلق باحتياطي البلاد من العملة الصعبة، حيث لـ«العربي الجديد» إن «الاحتياطي يعيش ضغطا كبيرا خلفه ضعف نسبة مردودية الجزء الموظف كسندات في الخزينة الأميركية وسندات سيادية في أوروبا، تضاف إليها تقلبات أسعار الصرف بعد تدهور الدينار وكل هذا مقابل تواصل انهيار عائدات النفط التي تُشكل 96 في المائة من مداخيل البلاد».

من جانبه، يرى وزير المالية السابق (2015-2017)، عبدالرحمان بن خالفة، في حديثه مع «العربي الجديد» أن «تراجع احتياطي البلاد من العملة الصعبة تحت 50 مليار دولار بات أمرا قريبا ولا يجب استبعاده، وهو التراجع الذي يؤثر مباشرة على الاقتصاد. وبداية، تضررت التجارة الخارجية التي اضطرت الجزائر لمراجعتها لتقليص فاتورة الواردات التي كانت تكلف خزينة الدولة 50 مليار دولار سنويا.

وهو الأمر الذي يتطلب ضخ أموال سنويا في الخزينة العمومية لتغطية العجز التجاري الخارجي، كما ستتأثر سوق الصرف عاجلا أيضا بسبب نقص السيولة من العملة الأجنبية من جهة جراء شد الحكومة للحزام ومن جهة أخرى نقص الاحتياطي سيؤثر على قيمة العملة الوطنية الدينار التي ستخسر مزيدا من قيمتها، ما سيؤدي إلى ارتفاع وتيرة التضخم في البلاد الذي ارتفع من 3 في المائة حسب توقعات الحكومة إلى 4,5 في المائة أخيرا، حسب بن خالفة.

15,6

تراجع احتياطي النقد الأجنبي لدى الجزائر بنحو 15,6 مليار دولار في أقل من سنة ونصف السنة، حيث استقر بحلول أغسطس/آب الماضي عند 57 مليار دولار، بينما تتوقع الحكومة أن يهبط إلى ما دون 40 مليار دولار

الحكومة تتوقع تراجع الاحتياطي إلى 51,6 مليار دولار بنهاية 2020

صادرات النفط تشكل 96% من إيرادات الدولة

وبما أن «الجزائر لا تزال حبيسة عائدات النفط التي تشكل أساسا عصب الاقتصاد الداخلي، بدأت المخاوف ترتفع من عجز الجزائر عن تأمين حاجياتها المستوردة، في ظل عجزها عن الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج»، وفق الخبير الجزائري.

وفي السياق، يقول المحلل الاقتصادي، فارس مسدور، إن «احتياطي البلاد من العملة الصعبة بحجمه الآن لا يغطي سوى 16 شهراً من الواردات، فبعملية حسابية نجد أن الجزائر مضطرة الى سحب 20 مليار دولار لسد العجز الذي تسجله الخزينة العمومية، تضاف إليها 47 مليار دولار معدل ما تستورده الجزائر سنويا».

وأضاف الخبير الجزائري في حديث لـ«العربي الجديد» أن «تأمين الاحتياطي للواردات لمدة 16 شهرا يعد اقتصاديا أمرا مربحا مقارنة بدول أخرى في الجوار، لكن المشكل يطرح في أن الجزائر لا تتحكم في مصيرها حيث لا يمكنها رفع أسعار النفط ولا يمكنها التحكم في وارداتها».

التآكل السريع لاحتياطي الجزائري من العملة الصعبة أثر أيضا على التصنيف الائتماني للبلاد، لأن احتياطي النقد الأجنبي يبقى مقياسا مهما يمكن أن يعكس مستوى الجدارة الائتمانية للبلد وقدرته على سداد ديونه الخارجية.

وفي السياق، يقول الخبير المالي، سيد أحمد مقدم، إن «الجزائر تراجعت كثيرا في التصنيف الائتماني العالمي، بعد انهيار احتياطها من العملة الصعبة، إذ تراجعت الجزائر في تصنيف «وكالة ضمان تأمين الصادرات» الفرنسية «كوفاس»، من التصنيف الائتماني «آيه 4+» إلى «آيه 4-»، وقبلها خفّضت وكالة «بوليرهيرمس» الدولية، تصنيفها للجزائر إلى درجة «سي» على سلم من سبع درجات ينتهي بالفئة «دي»، معلّلة قرارها بـ«ضعف الإصلاحات الاقتصادية، وقلة تنويع مصادر الدخل والإنتاج».

ولن يكون تمويل الواردات وسد عجز الخزينة العمومية، الضغط الوحيد الذي يعاني منه احتياطي النقد، فدوامة «العجز المركب» التي دخلتها الجزائر في السنوات الأخيرة، جعلت من «احتياطي الأمان»، كما تسميه الحكومة، الملاذ كل مرة لمواجهة أي طارئ، وستزيده أزمة كورونا حدةً، من جراء تركها مخلفات ثقيلة على الاقتصاد.

ويقول الخبير المالي نبيل جمعة لـ«العربي الجديد» إن «احتياطي الصرف الجزائري يعيش ضغطاً غير مسبوق، جعل العجز المركب منه ملاذ الحكومة، في ظل وقف طباعة النقود مطلع السنة الحالية، بعد طبعها سنتي 2017 و2018 ما يعادل 60 مليار دولار، تم ضخها في الخزينة العمومية، وحاليا تتوقع الحكومة مثلا عجزا في الموازنة السنة القادمة قُدر بـ20 مليار دولار، يضاف إليها 14 مليار دولار أقرتها الحكومة لإحياء البرامج المعطلة بسبب جائحة كورونا، من دون أن ننسى أن الحكومة قررت في سبتمبر/أيلول الماضي سحب ما بين 25 و26 مليار دولار لتمويل خطة إنعاش الاقتصاد التي اعتمدها الرئيس عبد المجيد تبون».

ويضيف جمعة أن «الضغط ارتفع بأكثر من 200% على احتياطي الصرف، وينتظر أن يزداد مطلع السنة القادمة، مقابل تراجع عائدات النفط إلى النصف خلال العام الجاري، بسبب تهاوي الصادرات النفطية وتواصل انهيار أسعار الخام، ولا نرى أي بديل في يد الحكومة لمواجهة ارتفاع الإنفاق العام».

ويتوقع أن «تكون الاستدانة الخارجية ملاذ الجزائر على الأقل لتمويل المشاريع الحكومية الضخمة وتخفيف العبء عن الخزينة العمومية ومنها على احتياطي الصرف».

توسيع قائمة السلع الخاضعة للرسوم الإضافية

دفعت الأزمة المالية التي تعيشها الجزائر وتسارع تآكل احتياطي النقد الأجنبي، الحكومة إلى تشديد القيود على الواردات لكبح فاتورة الاستيراد. وكشف وزير التجارة كمال رزيق، خلال لقاء مع أعضاء، لجنة المالية والميزانية في المجلس الشعبي الوطني (البرلمان)، عن توسيع قائمة المواد الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت، لتشمل 2600 منتج، بعدما كانت تضم سابقاً 998 منتجاً، وفق مصادر برلمانية. وشرعت الحكومة منذ مايو/أيار الماضي، بإعادة النظر في القائمة، التي ينتظر أن يصدّق عليها الرئيس عبد المجيد تبون خلال الفترة المقبلة بعد إقرار الحكومة لها. وكانت الحكومة قد فرضت في موازنة العام الجاري 2020، رسوماً جمركية تحت مسمى «الرسم الجمركي الوقائي المؤقت» على استيراد السلع المنتجة محلياً، يراوح بين 20% إلى 200%، في محاولة للحدّ من فاتورة الواردات لمواجهة تآكل احتياطي النقد الأجنبي للدولة التي تعاني من تراجع الإيرادات، في ظل تداعيات جائحة فيروس كورونا وهبوط عائدات تصدير النفط. بينما لجأ المستوردون وتجّار الجملة إلى رفع أسعار العديد من المنتجات بنسبة كبيرة، مبررين ذلك بضمان تحقيق أرباح معقولة بعد تطبيق الرسوم الجمركية الجديدة.

الحكومة تسود معظم الاحتياجات من الخارج (رياض كرامدي/ فرانس برس)